

اللجنة الاستئنافية الجمركية بالرياض
قرار رقم 164371 - 2023 - CR

الصادر في الاستئناف المقدم من / المتهم ، المقيد برقم (164371 - 2022 - PC) في الدعوى رقم (120922 - 2022 - PC)
المقامة من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد/ المتهم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الأحد الموافق 1445/01/26هـ، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ...، هوية رقم (...) بصفته مالك ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR- 202-2022)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي بما يأتي:

1- إدانة المدعى عليها/ ...، سجل تجاري رقم (...)، ...، هوية وطنية رقم (...)، حضورياً بالتهريب الجمركي.

2- إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف (مصفف شعر) مبلغاً وقدره (27,225) سبعة وعشرون ألف ومنتان وخمسة وعشرون ريال.

3- إلزامها بما يعادل قيمة الصنف المخالف (مصفف شعر) كبدل مصادرة مبلغاً وقدره (27,225) سبعة وعشرون ألف ومنتان وخمسة وعشرون ريال.

4- إلزامها بغرامة مخالفة إجراءات جمركية مبلغاً مقداره (1,000) ألف ريال.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 1444/04/22هـ، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 1444/05/20هـ، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وأما وقائع القضية بورود إرسالية (مكواة كهربائية- مجفف شعر) عائدة للمدعى عليها عن طريق الميناء الجاف بموجب بيان الاستيراد رقم (11184) وتاريخ 1438/05/04هـ وبلغت قيمتها الإجمالية مبلغاً مقداره (27,225) سبعة وعشرون ألف ومنتان وخمسة وعشرون ريال، فسُحِت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (D-17-00217) وتاريخ 2017/04/02م، ورقم (D-17-00219) وتاريخ 2017/04/02م متضمناً عدم مطابقة عينة (المكواة الكهربائية) للمواصفات من حيث الوسم والمكونات الإيضاحية، والتقرير رقم (D-17-00219) وتاريخ 2017/04/02م متضمناً عدم مطابقة عينة (مصفف الشعر) للمواصفة من حيث الوقاية من الوصول إلى الأجزاء المكهربة، وقدره الدخل والتيار، وتيار التسرب، والمتانة الكهربائية، والقابلية والبيانات الإيضاحية، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها على نحو ما جاء عليه منطوقه تأسيساً منها على أن المدعى عليها لم تقم بإعادة الصنف المخالف محل الدعوى للجمرك مما يتأكد معه تصرفها بها رغم عدم إجازتها من المختبر بما يخالف نص المادة (56) من نظام الجمارك رغم عدم إجازته من المختبر ورغم التعهد الذي قطعه المستورد على نفسه بأن يعيد الإرسالية فور ظهور نتيجة فحصه في حال عدم مطابقتها، وعليه فإن تصرفه بها دون إجازتها من المختبر يعد تهريباً جمركياً وفقاً لنص المادة (142) من ذات النظام.

وبإطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من المستأنف، والتي جاء فيها أن المدة الزمنية من تاريخ الإرسالية 1438/05/04 هـ وحتى تاريخ تحريك الدعوى 1440/06/27 هـ لا تتسق مع العمل التجاري الذي يعتمد على تصريف البضائع، وأن الهيئة قد تأخرت في إبلاغ المؤسسة بشأن الإرسالية بالإطلاع على ملف القضية -لدى المستأنفة- بتبين بأنه تم إشعار المؤسسة بنتيجة المختبر ومطالبتها بإعادة الإرسالية للدائرة الجمركية بعد أكثر من سنة من تاريخ الاستيراد، كما يشير وكيل المستورد إلى تعميم وزير المالية بموجب الخطاب رقم (1830) بتاريخ 1437/07/10 هـ وهو ما ذهبت إليه اللجنة الجمركية الاستئنافية في الدمام بقرارها رقم (230)، كما أن الواقعة محل الدعوى ينتفي معها القصد الجنائي المشروط توافره لإدانتها بالتهريب الجمركي، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف ونقض القرار الابتدائي محل الاستئناف واعتبار الواقعة مخالفة إجراءات جمركية.

وقد ورد عبر النظام الآلي للأمانة مذكرة جوابية من الهيئة بتاريخ 1444/07/07 هـ تضمنت ما ملخصه أن ما دفع به وكيل المؤسسة من أن الهيئة قد تأخرت في إبلاغ المؤسسة بنتيجة المختبر فإن التعهد الموقع من المؤسسة نص على عدم التصرف بالإرسالية بأي صورة إلا بعد إخطار من الجمارك بإجازة فسحها من جهة الاختصاص، وإعادتها إلى الجمارك خلال أسبوع، وأنه قد تم مخاطبة المؤسسة ولم تتجواب مما يدل على تصرفها بالإرسالية منتهكة بذلك التعهد السندي الموقع منها، وأن الإفراج عن الإرسالية بموجب تعهد منها يكفل عدم التصرف بها وأن مخالفة التعهد بالتصرف بالأصناف يعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من نظام الجمارك الموحد، كما أن التعهد لم ينص على مدة معينة للإبلاغ بنتيجة المختبر حيث أن من الأحرى للمؤسسة مخاطبة الجمارك قبل تصرفها بالإرسالية ومخالفة التعهد الموقع منها، واختتمت اللائحة بطلب رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الاثنين الموافق 1445\01\13 هـ، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم من صاحب الشأن، على القرار (CSR-2022-202)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابها ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما ذكره المستأنف في لائحة استئنافه من أن الهيئة قد تأخرت في إبلاغه بشأن نتيجة المختبر، حيث أن الملاحظات الواردة على صنف (مصفف الشعر) للمواصفة من حيث الوقاية من الوصول إلى الأجزاء الكهربائية، وقدرة الدخول والتيار، وتيار التسرب، والمتانة الكهربائية، والقابلية والبيانات الإيضاحية تعد من المخالفات الفنية التي تؤثر في سلامة المستهلك، وأن تصرف المستورد بالإرسالية مخالفاً للتعهد المأخوذ عليه مع وجود تلك الملاحظات يعد تهريباً جمركياً وفقاً لما نصت عليه المادة (142) من نظام الجمارك الموحد، وأما الملاحظات على صنف (المكواة الكهربائية) فإنه شكلية لا ترقى للإدانة بالتهريب الجمركي إلا أن تصرف المستورد بالمخالفة للتعهد يعد مخالفة محكومة بالمادة (6/31) من اللائحة التنفيذية وعقوبتها ألف ريال، وحيث أن ما ذكره المستأنف من دفع غير معتبرة ولا تغير من صحة ما انتهى إليه القرار، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

1- قبول الاستئناف شكلاً، المقدم من...، هوية رقم (...). بصفته مالك...، سجل تجاري رقم (...).، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-202)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

2- رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به في حق المستأنف، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الأستاذ/ ...

الدكتور/...

رئيس اللجنة

الدكتور/...

